اثر تبني الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري - دراسة حالة الدول العربية خلال فترة 2011-2020

The impact of adopting e-government on reducing financial and administrative corruption - A case study for Arab countries during the period 2011-2020

أمين بن سعيد، نادية عبد الرحيم **BENSAID Amine , ABDERRAHIM Nadia**

[1] جامعة الجزائر 3، bensaid.amine@univ-alger3.dz

[2] جامعة الجزائر 3، abderrahim.nadia@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 03 /2020/10 **تاريخ القبول: 17 /2020/12** **تاريخ النشر: 31 /2020/12**

ملخص: في إطار البحث عن الطرق المثلى لمحاربة ظاهرة الفساد، لجأت الدول إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في تسيير شؤونها، ومن هنا ظهرت الإدارة الحكومية الالكترونية كضرورة حتمية كشكل من أشكال الدول المعاصرة التي تتطلع إلى مواكبة تطورات عصر الثورة الرقمية والتكنولوجية العالمية لما لها من أهمية في تخفيض التكاليف وكبح الإسراف بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات وتحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد بما يساعد على تحقيق البرامج التنموية.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه محاولة نسعى من خلالها لتوضيح الأهمية الكبرى للتحول إلى الحكومة الالكترونية في الميدان، بالإضافة إلى ذلك سوف نحاول التطرق إلى اثر هذا التحول في الحد من انتشار الفساد، خاصة في الدول العربية والتي لها النصيب الوافي من هذه الظاهرة، بدليل تذيل معظم الدول العربية للتقارير الدولية، والتي كان من أبرزها تقارير منظمة الشفافية الدولية والذي سنعتمد عليه في دراسة وضعية هذه الدول.

الكلمات المفتاحية: الفساد المالي والإداري؛ الإدارة الالكترونية؛ الحكومة الالكترونية.

تصنيف JEL : D73; M15; O38.

Abstract: In order to find the best method to overcome the phenomenon of corruption, some countries had resorted to the use of information technology to manage their affairs. Hence, the e-government emerged as a necessity and as a form of contemporary states, looking to keep pace with developments in the era of global digital and technological revolution; due to its importance in reducing costs and curb wasteful, in addition to facilitate procedures, transparency in governance and corruption fighting to help achieve development and reforms programs.

This research attempts to illustrate the great importance of the transition to e-government. In addition, we will try to address the impact of this transition in limiting the spread of corruption, especially in Arab countries which continue suffering deeply from this phenomenon, according to the latest reports of the international transparency organization that we will adopt it in this study.

.**keyword**: Financial and administrative corruption, e-administration, e-government.

JEL classification code: O38; M15; D73.

Résumé: afin de trouver les meilleures méthodes pour la lutte contre le phénomène de la corruption, certains pays ont eu recours aux technologies de l'information pour gérer leurs affaires. D'où l'e-gouvernement est apparu comme une nécessité et comme une forme d'États contemporains, cherchant à suivre le rythme des développements à l'ère de la révolution numérique et technologique mondiale; en raison de son importance pour réduire les coûts et réduire le gaspillage, en plus de faciliter les procédures, la transparence dans la gouvernance et la lutte contre la corruption pour aider à réaliser des programmes de développement et de réformes.

Cette recherche tente d'illustrer la grande importance de la transition vers l'e-gouvernement. De plus, nous tenterons d'aborder l'impact de cette transition en limitant la propagation de la corruption, notamment dans les pays arabes qui continuent de souffrir profondément de ce phénomène, selon les derniers rapports de l'organisation internationale de transparence que nous adopterons dans cette

Mots-clés: Corruption financière et administrative, e-administration, e-gouvernement.

Codes de classification de Jel: **O38; M15; D73.**

المؤلف المرسل: أمين بن سعيد. **bensaid.amine@univ-alger3.dz**

مقدمة:

تواجهه الدول والحكومات مشكلة عالمية كبيرة تترتب عليها نتائج وخيمة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية على حد السواء؛ ألا وهي الفساد بكل صوره وأشكاله، حيث خلقت هذه المشكلة تحديات ضخمة أمام أي دولة تعاني منها، لان هذه المشكلة تعوق كل الجهود والأعمال الرامية للتطوير والتقدم والتنمية.

وفي خضم سعي الدول الحثيث إلى مكافحة هذه الظاهرة وغلق كل منافذها، بدأ الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات كعنصر محفز على إعادة هيكلة دور الحكومة وإنشاء خدمات أفضل وأكثر كفاءة، بالشكل الذي يجعل الحكومة تحقق الإنتاجية والفعالية في أي وقت وفي كل مكان، الأمر الذي ساعد على ظهور شكل جديد من أشكال الحكومة ألا وهي الحكومة الإلكترونية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أهم المفاهيم التي ظهرت في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال الاستفادة منها في تنفيذ العديد من المهام الملقاة على عاتق المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات الحكومية بصفة خاصة.

فالدول العربية باختلاف تنظيماتها السياسية والقانونية واكبت تطورات عصر الثورة التكنولوجية ونهضة المعلومات العالمية، حيث سارعت اغلبها إلى تبني سياسات وبرامج لتطبيق الحكومة الالكترونية، فهذه الأخيرة تتيح فرصة هائلة لإحداث تغييرات جذرية في طريقة عمل وأداء القطاع العام، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على أهمية تطبيق الحكومة الالكترونية في محاربة الفساد والحد من انتشاره، ومن هنا جاءت إشكالية بحثنا هذا؛ ألا وهي:

إلى أي مدى يؤثر التحول إلى الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد المالي والإداري خاصة في دولنا العربية؟

وللاجابة على الاشكالية تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي العلاقة بين تبني الحكومة الالكترونية و الحد من الفساد المالي والإداري في الدول العربية؟
- هل يؤثر تقدم دولة ما في مؤشر الحكومة الالكترونية على مركزها في مؤشر الشفافية وقليلة الفساد؟

الفرضيات:

- توجد علاقة عكسية بين تبني الحكومة الالكترونية و الحد من الفساد المالي والإداري في الدول العربية؛
- كلما كانت الدولة متقدمة في مؤشر الحكومة الالكترونية تتقدم في مؤشر الشفافية وقليلة الفساد.

أهداف الدراسة: نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

- توضيح دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير العمل وغلق منابع الفساد؛
- تسليط الضوء على واقع الفساد في العالم العربي وذلك من خلال مؤشرات منظمة الشفافية الدولية؛
- استعراض مراتب الدول العربية ضمن مؤشرات الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية وربطها مع مؤشر إدراك الفساد.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذا البحث من كونه محاولة نسعى من خلالها إلى ربط مؤشرات الشفافية بمؤشرات الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية بالنسبة للدول التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في تسيير شؤونها، حيث يستمد هذا البحث أهميته من أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحد من مصادر الفساد وقنواته بالشكل الذي يساهم في مكافحته والحد منه.

الدرسات السابقة:

العديد من الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت موضوع اثر الحكومة الالكترونية في الحد من الفساد ولكن باتجاهات مختلفة، اما هذه الدراسة حاولت الربط بين الظاهرتين من خلال دراسة موقع الدول العربية في مؤشرات الامم المتحدة للحكومة الالكترونية ومؤشرات منظمة الشفافية الدولية خلال 10 سنوات.

1 الفساد المالي والإداري

الفساد ليس ظاهرة جديدة مؤقتة سرعان ما تظهر فتختفي، وإنما هي ظاهرة مستمرة عانت الدول والمجتمعات من انعكاساتها السلبية على الاقتصاد والتنمية، حيث يتفاوت حجم هذه الظاهرة من دول إلى أخرى ومن قطاع إلى أخر. ما جعلها تستحوذ على اهتمام الباحثين في الآونة الأخيرة مع أنها من ظاهرة آخذة في القدم.

1-1 مفهوم الفساد المالي والإداري

الفساد في لسان العرب لابن منظور نقيض **الصلاح**، والمفسدة خلاف المصلحة، والإستفساد خلاف الاستصلاح، والفساد في الأساس انحراف في سلوك الإنسان، أو المجتمع، عن الهدف والمبادئ التي تتحكم في ضبط السلوك، وذلك لتحقيق منفعة خاصة على حساب سلامة المجتمع أو المؤسسة التي من اجلها أقيمت. وقد ارتبط وجود الفساد بوجود النظم السياسية والدول، فهو لا يختص بشعب معين، ولا بدولة معينة، أو ثقافة دون غيرها من الثقافات، فالفساد قضية عالمية. يشتق لفظ الفساد من الفعل اللاتيني «**Rumpere**» بمعني الكسر أي أن شيئا ما تم كسره، هذا الشيء قد يكون سلوكا أخلاقياً أو اجتماعيا أو إدارياً، فتعريف مصطلح الفساد يرتبط بفعل لا أخلاقي وغير قانوني، كما أنه يتطور على مدى التاريخ لينتشر في البلاد المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. (العياشي، 2010، صفحة 2)

ليس هناك إجماع على تعريف شامل يطال كافة أبعاد الفساد، لأن الوصف متأثر من قبل الباحث وبالحقل العلمي للبحث، وبالمنظور الذي ينطلق منه الراغب في تعريف الفساد، وعلى سبيل المثال لا الحصر، عرف البنك الدولي الفساد على انه «**إساءة استخدام الوظيفة العمومية للكسب الخاص**»، أما المنظمة العربية لمكافحة الفساد فعرفته على انه «**الفساد المتفشي في السلطة والمتولد عن الثروة والإثراء غير المشروع**» (حافظ، 2009، صفحة 95)، كما تعرفه الأمم المتحدة على انه «**سوء استغلال السلطات العامة لتحقيق مكاسب شخصية**»، (الوادي، 2010، صفحة 213) وعرف على انه «**انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين وهنا يشمل الفساد الإداري والمالي كل من الرشوة، الغش، التدليس، التهرب الجبائي والتزوير...الخ**» (فايزة و خليفة ، 2009، صفحة 227)

بشكل عام فان غالبية التعاريف تفيد أن الفساد هو سوء استخدام السلطة أو المنصب العام لغايات شخصية.

2-1 مظاهر الفساد المالي والإداري

يعد الفساد المالي والإداري من اكبر المشاكل التي تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي والاقتصادي في الدول، ومما لا شك فيه أن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسدون هي التي تدفعهم لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية:

- **الرشوة**: تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة، إذ وحسب تقرير **منظمة الشفافية العالمية** الصادر في 2019 أن 01 من 05 أشخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اضطروا لدفع رشوة إلى موظفين حكوميين على اختلاف مناصبهم. وفي تقرير آخر يقول أن منطقة شمال إفريقيا ومصر أصبحت تمثل منذ بداية الألفية أكبر نسبة هروب مالي غير شرعي في العالم، بالمقارنة مع حجمها الاقتصادي. (منظمة الشفافية الدولية، 2019، صفحة 5)
- **المحسوبية:** أي إمرار ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العائلات صاحبة النفوذ) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلا.
- **المحاباة:** أي تفضيل جهة على جهة أخرى بغير وجه حق، كما في وجه المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار، وخاصة في العطاءات الحكومية.
- **الوساطة:** أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو العطاء.
- **الابتزاز والتزوير:** لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلا موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين مثل دوائر الضريبة أو تزوير الشهادات الدراسية أو تزوير النقود. (الوادي، 2010، صفحة 215)
- **نهب المال العمومي أو الاختلاس:** استخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق، ويعني الاختلاس قانونا «**أن يتصرف الموظف العمومي في المال الذي وجد**

تحت يده وفي حيازة بسبب وظيفته على اعتبار انه مملوك له، علما بان ملكيته هنا ناقصة، كأن يأخذ أو يطلب أي موظف له شأن في تحصيل الضرائب أو الرسوم أو العوائد أو الغرامات ما ليس مستحقا أو يزيد على المستحق مع علمه بذلك، أو كل موظف مسؤول عن توزيع سعلة أو عهد إليه بتوزيعها فاخل عمدا بنظام توزيعها».

- **غسيل الأموال (blanchiment d'argent):** وكمظهر من مظاهر الفساد الإداري والمالي، فهي عمليات يتم بها تحويل الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة إلى أموال مشروعة أو إضفاء صفة الشرعية على تملكها وحيازتها والتكتم عليها بحيث تبدو وكأنها اكتسبت بسبل مشروعة بنظر الدولة والمجتمع. (كنعان، 2008، صفحة 106)
- **التهرب والغش الضريبي:** إن التحايل المستمر والمتزايد على دفع الضرائب يعتبر إحدى أوجه الفساد المالي والإداري، إذ يحرم الخزينة العمومية للدولة من مصدر مهم من مصادر إيراداتها، ففي الجزائر مثلا، قدر أن قيمة التهرب الضريبي بلغ 864 مليار دينار إلى غاية سنة 2011، وهو ما قيمته 15 مليار دولار، أي ما يعادل 02% من الناتج الداخلي الخام، فأصحاب الأجور والذين يمثلون الشريحة المحدودة الدخل في المجتمع، هم من يكادون يوفون ضرائبهم لأنها تقتطع من المنبع، أما باقي العاملين في النشاط الاقتصادي والتجاري فيمارسون هذا التهرب بكافة أشكاله بتواطؤ أحيانا مع رجال الإدارة.
- **الفساد في بيئة المجتمع:** تلوث، دخان المصانع (إذ كان للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهرة الاحتباس الحراري التي يمر بها العالم).
- **التباطؤ في انجاز المعاملات:** وخاصة المهمة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية. (الوادي، 2010، صفحة 215)
- **تخصيص الأراضي:** من خلال قرارات إدارية عليا، تأخذ شكل **العطايا**، لتستخدم في ما بعد في المضاربات العقارية وتكوين الثروات.
- **قروض المجاملة:** والتي تمنحها المصارف من دون ضمانات جدية لكبار رجال الأعمال المتصلين بمراكز النفوذ.
- عمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح. (أمنصوران ، 2006، صفحة 37)
- **أنشطة السوق السوداء:** والتي تحقق منها دخول طائلة للمتعاملين فيها، بمخالفة القوانين الدولية، وكمثال على ذلك المتاجرة في العملات الأجنبية في الدول التي تفرض رقابة على معاملات النقد الأجنبي، المتاجرة في السلع التي تعاني البلاد نقص المعروض منها بالنسبة للطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها بما يتجاوز ضوابط تسعيرة الدولة...الخ.
- **الفساد السياسي:** مثل فساد أعضاء البرلمان واستخدام الحصانة في التربح من العمل السياسي أو تهريب السلع المستوردة.
- **التقاليد البيروقراطية:** التي تؤدي عادة إلى طبقة موظفين منتفعين من التعقيدات الإدارية ويحصلون على ثمن تقديم تسهيلات، وفي المقابل يغضون الطرف عن الشروط والإجراءات المقررة لصالح الدولة والشعب.
- إعادة تدوير أموال المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة (تثير بعض التقديرات إلى أن أكثر من30% منها لا تدخل خزينة الدولة، و تذهب إلى جيوب المسؤولين، أو رجال الأعمال الكبار).
- فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانية وكذلك التمويل الخارجي.

الفساد في الدول النامية عامة والعربية خاصة، هو بمثابة سرطان لا يمكن علاجه يدمر بشكل مأساوي المجتمعات ويجعل الملايين من البشر فقراء معدمين، فمخالب الفساد تصل إلى كل مكان من مكاتب الرؤساء والوزراء إلى أصغر وحدة إدارية. إن الفساد بصفة عامة أو الإداري والمالي بصفة خاصة، ظاهرة سلوكية لا نستطيع حصرها بسلوك معين، فهي ظاهرة متشعبة، تمس المجتمع ككل، ولها اثأر سلبية إن كانت اجتماعية اقتصادية ثقافية أو سياسية...الخ.

1-3 واقع الفساد في العالم العربي

تعد ظاهرة الفساد ظاهرة عالمية فهي موجودة في كل الدول بدون استثناء، إلا أن حجم هذه الظاهرة يختلف من دولة إلى أخرى، فهناك دول يكون حجم الظاهرة كبير وأخرى متوسط وأخرى صغير، ويرتبط حجم هذه الظاهرة بمجموعة من الأسباب

منها السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية...الخ، وتعد الدول العربية من الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد فقد استفحل في جميع مفاصل الحياة فيها.

الفساد المنشر في دولنا العربية يتعدد ويتنوع بين أشكال الفساد السياسي والمالي والإداري، وان تعددت أشكاله فان أسبابه بالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقا تعود وبشكل رئيسي إلى تمركز سلوكيات الفساد في المواقع العليا للسلطة في الدول العربية، وقد ساهمت التدخلات الخارجية في تعزيز ثقافة الفساد والتي بدورها أدت إلى تفاقم حالة الفقر في المجتمعات العربية، واستشراء الفساد في البلدان العربية مرتبط بانتشار الفقر وغياب الديمقراطية، وبالتالي فإن غياب قواعد الرقابة، المساءلة والمحاسبة يعتبر من الأسباب الرئيسية في تغلغل وانتشار ظاهرة الفساد والفقر في الوطن العربي. إذ تكثر في الوطن العربي تدخلات كبار القوم في شؤون القطاع الخاص، بل قد يصبح هؤلاء شركاء في الشركات دون أن يدفعوا ثمنا حقيقيا لأسهمهم...الخ، وبالمقابل تحصل إدارة هذه الشركة على حصانة كافية تمنع أية جهة رقابية من التدخل في شؤونها، ففي كثير من الأقطار العربية تلجأ قيادات القطاع الخاص إلى إقامة علاقات مصالح مع رؤوس الجهات الرقابية، ما يساعد في حماية الفاسدين والتغطية على القضايا الناجمة عن سوء الإدارة، وتعزيز مبدأ غياب الرقابة والمساءلة والمحاسبة. (حجاز، 2012، صفحة 03)

تهتم الكثير من المنظمات الإقليمية والدولية بموضوع الفساد من حيث تحديد حجم الظاهرة ودراستها ووضع السياسات الكفيلة بمحاربتها، وتعد **منظمة الشفافية الدولية** من أهم هذه الهيئات على المستوى العالمي، منذ العام 1995 بدأت بإصدار مؤشر مدركات الفساد **(CPI)** ويعتبر من أهم إصداراتها، حيث يقيم ويرتب الدول بحسب درجة إدراك وجود الفساد في القطاع العمومي، وهو مؤشر مركب ويشكل مزيجاً من استطلاعات الرأي ويعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات متخصصة قامت بها منظمات وهيئات مختلفة وحسنة السمعة، يعكس مؤشر مدركات الفساد آراء المراقبين من جميع أنحاء العالم متضمنا الخبراء من نفس لدولة الجاري تقييمها.

يستخدم مؤشر ادارك الفساد بيانات عملت على توفيرها مؤسسات وهيئات دولية وإقليمية هي «بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، مؤسسة بيرتلسمان، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، دار الحرية، مؤسسة البصيرة العالمية، البنك الدولي، تقارير الأمم المتحدة ووحدة المعلومات في مجموعة الإيكونومست البريطانية، المجموعة الدولية للتجارة، مركز التنافسية العالمية»، وعلى ثلاثة مصادر للمؤشر عمليات التقييم التي تم إجراؤها من قبل كبرى شركات الأعمال وهي: «معهد التنمية الإدارية، ومؤسسة الاستشارات بشأن المخاطر السياسية والاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي». (يحيى، 2010)

الجدول رقم 01: مؤشر مدركات الفساد للدول العربية خلال 2011-2019

	الدول	الامارات	قطر	البحرين	عمان	السعودية	الاردن	الكويت	تونس	المغرب	الجزائر	جيبوتي	مصر	موريتانيا	لبنان	جزر القمر	اليمن	سوريا	العراق	ليبيا	السودان	الصومال
2011	المؤشر	0.68	0.72	0.51	0.48	0.44	0.45	0.46	0.38	0.34	0.29	0.3	0.29	0.25	0.25	0.24	0.21	0.26	0.18	0.20	0.16	0.10
مؤشر	الترتيب العربي	2	1	3	4	7	6	5	8	9	11	10	12	16	14	15	17	13	19	18	20	21
	الترتيب العالمي	28	22	46	50	57	56	54	73	80	112	100	112	143	134	143	164	129	175	168	177	182
2012	المؤشر	0.68	0.68	0.51	0.47	0.44	0.48	0.44	0.41	0.37	0.34	0.36	0.32	0.31	0.30	0.28	0.23	0.26	0.18	0.21	0.13	0.08
مؤشر	الترتيب العربي	2	1	3	5	7	4	6	8	9	11	10	12	13	14	15	17	16	19	18	20	21
	الترتيب العالمي	27	27	53	61	66	58	66	75	88	105	94	118	123	128	133	156	144	169	160	173	174
2013	المؤشر	0.69	0.68	0.48	0.46	0.46	0.45	0.43	0.41	0.37	0.36	0.36	0.32	0.30	0.28	0.28	0.18	0.17	0.16	0.15	0.11	0.08
مؤشر	الترتيب العربي	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21
	الترتيب العالمي	26	28	57	61	63	66	69	77	91	94	94	114	119	127	127	167	168	171	172	174	175
2014	المؤشر	0.70	0.69	0.55	0.45	0.49	0.49	0.44	0.40	0.39	0.36	0.34	0.37	0.0	0.27	0.26	0.19	0.20	0.16	0.18	0.11	0.08
مؤشر	الترتيب العربي	1	2	3	6	5	4	7	8	9	11	12	10	13	14	15	17	16	19	18	20	21
	الترتيب العالمي	26	27	55	64	55	55	0.67	79	80	100	107	94	124	136	142	161	159	170	166	173	174

2015 مؤشر	المؤشر	0.70	0.71	051	0.45	0.52	0.53	0.49	0.38	0.36	0.36	0.34	0.36	0.31	0.16	0.16	0.18	0.18	0.16	0.12	0.08
	الترتيب العربي	2	1	5	7	4	3	6	8	9	10	12	11	13	19	20	17	16	15	18	21
	الترتيب العالمي	23	22	50	60	48	45	55	76	88	88	99	88	112	161	161	154	154	136	154	167
2016 مؤشر	المؤشر	0.66	0.61	0.43	0.45	0.46	0.48	0.41	0.41	0.37	0.34	0.30	0.34	0.27	0.28	0.24	0.14	0.13	0.17	0.14	0.14	0.10
	الترتيب العربي	1	2	6	5	4	3	7	8	9	10	12	11	14	13	15	19	20	16	17	18	21
	الترتيب العالمي	24	31	70	64	62	57	75	75	90	108	123	108	142	136	153	170	173	166	170	170	176
2017 مؤشر	المؤشر	0.71	0.63	0.36	0.44	0.49	0.48	0.39	0.42	0.40	0.33	0.31	0.32	0.28	0.28	0.27	0.16	0.14	0.18	0.17	0.16	0.09
	الترتيب العربي	1	2	9	5	3	4	8	6	7	10	12	11	13	14	15	18	20	16	17	19	21
	الترتيب العالمي	21	29	103	68	57	59	85	74	81	112	122	117	143	143	148	175	178	169	171	175	180
2018 مؤشر	المؤشر	0.70	0.62	0.36	0.52	0.49	0.49	0.41	0.43	0.43	0.35	0.31	0.35	0.27	0.28	0.27	0.14	0.13	0.18	0.18	0.16	0.1
	الترتيب العربي	1	2	9	3	5	4	8	7	6	10	12	11	15	13	14	19	20	16	17	18	21
	الترتيب العالمي	23	33	99	53	58	58	78	73	73	105	124	105	144	138	144	176	178	168	170	172	180
2019 مؤشر	المؤشر	0.71	0.62	0.42	0.52	0.53	0.48	0.40	0.43	0.41	0.35	0.30	0.35	0.28	0.28	0.25	0.15	0.13	0.20	0.18	0.16	0.09
	الترتيب العربي	1	2	7	4	3	5	9	6	8	10	12	11	14	13	15	19	20	16	17	18	21
	الترتيب العالمي	21	30	77	56	51	60	85	74	80	106	126	106	137	137	153	177	178	162	168	173	180

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية:

- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2019, as follow 26/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_EN.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2018, as follow 26/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2018_CPI_Executive_Summary.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2017, as follow 26/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2017_CPI_Brochure_EN.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016, as follow 24/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2016_CPIReport_EN.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2015, as follow 24/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2015_CorruptionPerceptionsIndex_Report_EN.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2014, as follow 24/08/2020 https://www.kpk-rs.si/kpk/wp-content/uploads/2018/03/2014_CPIBrochure_EN.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2013, as follow 25/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2013_CPIBrochure_EN.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2012, as follow 25/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2012_CPI_brochure_EN.pdf
- CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2011, as follow 25/08/2020 https://images.transparencycdn.org/images/2011_CPI_EN.pdf

يقيم مؤشر مدركات الفساد الدول حسب مجموع النقاط الذي تحرزه الدولة أو المنطقة على مقياس يتراوح بين0 إلى 10 على المستوى الإدراك من الموجود في القطاع العمومي لتلك الدولة، حيث يشير الرقم 0 إلى أن هناك فساداً على مستوى عال في الدولة والرقم 10 يشير إلى أن الدولة نظيفة من الفساد، ولقد ضم المؤشر في سنة 2011 عدد كبير من الدول وصل إلى 182 دولة من بينها 21 دولة عربية، حيث تجدر الإشارة إلى أن منظمة الشفافية الدولية لا تعترف بدولة **فلسطين** في حين تعترف بالكيان الصهيوني، وغالبا ما تحتل المرتبة الأولى **نيوزيلندة** وفي المرتبة الأخيرة **الصومال**، ويوضح الجدول رقم 01 الترتيب العربي والعالمي للدول العربية حسب مؤشر مدركات الفساد لفترة 2011 الى غاية اخر تقرير سنة 2019.

ونلاحظ من الجدول رقم 01، أن كل الدول العربية بها درجة كبيرة من الفساد، بالرغم من أن معظمها لم يحتل مراتب في أدنى السلم، إلا أنها سجلت نسب فساد مرتفعة، وقد سجلت وعلى مدار سنوات المقارنة دول مجلس التعاون الخليجي الصدارة من ناحية الدول الأقل فسادا في العالم العربي، فاحتلت قطر والإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى والثانية على التوالي، حيث حافظت هاتين الدولتين على مؤشرات تفوق **5.9** طوال أربع سنوات، بينما سجلت بعض الدول العربية مؤشرات لا تزيد عن **5.5** ولا تقل عن **4.5** طول هذه المدة على غرار كل من البحرين، سلطنة عمان والأردن، بينما سجلت باقي الدول العربية مؤشرات اقل من **5** وهذا دليل على ارتفاع درجة إدراك الفساد في هذه الدول، وتفاوتت باقي الدول في الترتيب حيث كانت تونس

الأفضل في شمال إفريقيا ويليها المغرب، مصر، الجزائر، موريتانيا وليبيا على التوالي، أما دجيبوتي، سوريا ولبنان فلم تختلف كثيرا على الدول العربية الواقعة في القارة الإفريقية، وتذيلت الترتيب العالمي دول عربية مثل اليمن، العراق، السودان والصومال.

2 الإطار العام للحكومة الإلكترونية

يعتبر تغيير الأداء الحكومي من الأسلوب الكلاسيكي إلى الالكتروني مكلفا خصوصا في المدى القصير، ولكن على المدى الطويل يعتبر من الحلول الفعالة القادرة على تخفيض التكاليف ورفع جودة الخدمات العمومية وعقلنه وترشيد الإنفاق العام بالشكل الذي يدعم سياسات التنموية، ويساهم في رفع جودة الخدمات المقدمة من خلال توظيف القدرات التكنولوجية للمساهمة في تحقيق برامج التنمية.

2-1 مفهوم الحكومة الإلكترونية

يحصر البعض مفهوم الحكومة الالكترونية في أنها مجرد استخدام لتكنولوجيا عالية التقنية في القيام بأعمال داخل الهيئات والمؤسسات الحكومة، وهذا غير صحيح جزئيا فالحكومة الالكترونية أعمق من ذلك، حيث يزيد على ذلك أنها تشمل العديد من العناصر، أهمها العلاقات المتبادلة بين الحكومة والمواطنين، وأيضا بين الهيئات الحكومية ذاتها، وبالتالي فهو مفهوم لا يرتبط بحيز زماني أو مكاني معين.

كان الظهور الرسمي لمصطلح الحكومة الإلكترونية **E-Government** في احد مؤتمرات نظم المعلومات في مدينه نابولي الايطالية في مارس 2001، ومنذ ذلك الحين ظهرت العديد من التعاريف التي ساقها الخبراء والأكاديميون والمنظمات والهيئات المتخصصة في مجال الحكومة الإلكترونية، حيث يشار إلى أن الحكومة الالكترونية هي «**مجموعة استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكات ربط الاتصالات الخارجية ومواقع الانترنت ونظم الحاسب والبرمجيات اللازمة بواسطة الجهات الحكومية من جانب والمواطنين من جانب آخر**» . (سنوسي، 2004، صفحة 218)

بدوره عرف البنك الدولي الحكومة الالكترونية على أنها «**استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من قبل الجهات الحكومية في مستويات مختلفة لإعادة تصميم وتحويل العلاقات بين الحكومات والمؤسسات (G2B)، وبين الحكومات والمواطنين (G2C)، وبين الوكالات الحكومية المختلفة (G2B)، بحيث تخدم هذه التحولات مجموعة متنوعة من الغايات أهمها خفض التكلفة وتحسين الكفاءة والفعالية، وتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة وتمكين المتعاملين مع الحكومة من الحصول على المعلومات مما يوفر مزيدا من الشفافية وإدارة أكثر كفاءة للمؤسسات**»، (Behzadi, Alireza , & Sanji, 2012, p. 99) يشير هذا التعريف إلى أهداف الحكومة الالكترونية، بالإضافة إلى أن هذا التعريف صنف الحكومة الالكترونية إلى ثلاثة أصناف معتمدا في ذلك على نوع العلاقة بين كل الجهات.

في حين ذهب بعض الباحثين إلى أن الحكومة الالكترونية هي «**منهج حديث يعتمد على تنفيذ كل الأعمال والمعاملات التي تتم بين طرفين أو أكثر من الأفراد أو المنظمات باستخدام** الوسائل **الالكترونية مثل البريد الالكتروني والتحويلات الالكترونية للأموال والتبادل الالكتروني للمستندات أو الفاكس والنشرات الالكترونية...الخ**»، لكن الواقع يوضح أن الحكومة الإلكترونية ليست أعمالا يتم إنجازها عبر الشبكة الإنترنت أو عبر الشبكة الداخلية لمؤسسة ما، وليست أيضا عملية تبادل للملفات والمعلومات داخل مؤسسة ما أو بينها وبين غيرها من المؤسسات الحكومية، لذا فالمفهوم الحقيقي للحكومة الإلكترونية والشائع في كثير من الدول هو «**استخدام نتاج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية، ورفع كفاءتها، وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها**» (الحسن، 2009، صفحة 796)، من التعاريف السابقة والتي تناولت مفهوم الحكومة الإلكترونية نجد أن القاسم المشترك بينها قائما على اعتماد المؤسسات الحكومية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية والتركيز على عنصر السرعة في الإنجاز ورفع جودة الخدمات، حيث تقوم فكرة الحكومة الالكترونية على أربع ركائز أساسية هي: (إبراهيم، 2012، صفحة 452)

- ❖ تجميع كافة الأنشطة والخدمات المعلوماتية والتفاعلية والتبادلية في موضع واحد هو موقع الحكومة الرسمي على شبكة الانترنيت في نشاط أشبه ما يكون بفكرة جهات الدوائر الحكومية؛
- ❖ تحقيق حالة اتصال دائم بالجمهور مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية للمواطن؛
- ❖ تحقيق سرعة الربط والتنسيق والأداء والانجاز بين دوائر الحكومة ذاتيا ولكل منها على حدة؛
- ❖ تحقيق وفرة في الإنفاق في كافة العناصر بما فيها تحقيق فوائد أفضل من الأنشطة الحكومية ذات المحتوى التجاري.

من جهتنا نقدم تعريف للحكومة الإلكترونية على أنها «**اعتماد الهيئات الحكومية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة في تنظيم وأداء العمل الإداري بهدف تسهيل طرق التواصل مع المواطنين والمتعاملين معها بالشكل الذي يساعد على رفع جودة الخدمات المقدمة**».

2-2 مزايا الحكومة الإلكترونية

تعمل الحكومة الإلكترونية على رفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة إلى المواطنين، وتحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة، وتمكين المتعاملين من الوصول إلى المعلومات بطرق أسهل وأسرع، وزيادة فعالية الإدارة الحكومية، ونتيجة لذلك يمكن أن يتضح التأثير المباشر الذي تحدثه الحكومة الإلكترونية في الاقتصاد والمجتمع.

نرى الحكومة الإلكترونية على أنها نقل الخدمات ببساطة إلى مواطن عبر الإنترنت، ولكن في أوسع معانيها فإنها تشير إلى تمكين الحكومة من زيادة الشفافية، ورفع جودة الخدمات المقدمة والإدارة العامة، وتسهيل نهوض مجتمع المعلومات، فالحكومة الالكترونية لها العديد من المزايا والتي تصلح كمعايير لقياس كفاءة وجودة العمل الإداري الحكومي، التي نذكر منها: (الرزي، 2012، صفحة 187)

- ➢ **تسريع الانجاز:** إن الوقت الذي توفره أدوات الحكومة الالكترونية على طالبي الخدمات العامة خير دليل على جدواها، إذ تعتمد على منظومة الدخول على الخط للحصول على الخدمة بدون صفوف الانتظار؛
- ➢ **زيادة الإتقان:** تمتاز الخدمات المقدمة الكترونيا بالدقة والإتقان، نتيجة سهولة عمليات الرقابة المباشرة عليها؛
- ➢ **خفض التكاليف:** على الرغم من كون مشروع الحكومة الالكترونية يستلزم في بداية التطبيق مبالغ هائلة لانجازه إلا أن هذه المبالغ تصغر أمام حجم الأموال التي سيوفرها هذا المشروع عند اعتماده؛
- ➢ **تبسيط الإجراءات:** تعتبر الحكومة الالكترونية هي الدواء الشافي من سلبيات البيروقراطية البغيضة التي نعاني منها والروتين القاتل المنتشر في الأجهزة الإدارية الحكومية؛
- ➢ **تحقيق الشفافية الإدارية:** إن ابرز مزايا الحكومة الالكترونية هو ابتعاد أطراف التعامل عن بعضها البعض وعدم وجود الاتصال المباشر بينها، الأمر الذي يبعد الرشوة والتلاعب وسوء المعاملة ويبطل سلطة المكاتب لصالح سلطة الدولة.

2-3 متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية

إن الحكومة الالكترونية وفقا للتصور الشامل يتعين عليها أن تكون وسيلة بناء اقتصاد متين وتساهم في حل مشكلات اقتصادية، ووسيلة خدمة اجتماعية تساهم في بناء مجتمع قوي، بالإضافة إلى أنها وسيلة تفاعل بأداء أعلى وتكلفة اقل، كما تساعد على اجتياز كل مظاهر التأخير والبطء والترهل في الجهاز الحكومي، (علي، 2007، صفحة 6) ومن هنا فان الوصول إلى تحقيق هذه الأهداف يستلزم إحداث تغييرات واسعة شاملة لنوعية العاملين والأجهزة المستعملة وطرق الأداء، فتقديم الخدمات الحكومية عن طريق التكنولوجيا ووسائل الاتصال الالكترونية والانترنت لها خصائص ومقومات تختلف عن الأسلوب التقليدي، لذلك فإنها تتطلب مستلزمات معينة تتمثل أهمها في ما يلي: (القدوة، 2010، الصفحات 39-40)

- ➢ **البنية التحية:** تتطلب الحكومة الالكترونية وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية لكي تكون قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات.

- **توافر الوسائل الالكترونية:** يجب توفير الأجهزة والوسائل اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الكترونيا والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والهواتف الذكية وغيرها من أجهزة الاتصالات، مع ضرورة مراعاة الأسعار لكي تكون في متناول اغلب المواطنين.
- **توافر عدد لا باس به من مزودي الخدمات بالانترنت:** يجب توفير خدمات انترنت ذات كفاء عالية وأسعار معقولة من اجل فتح مجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الحكومة في اقل جهد واقصر وقت واقل كلفة ممكنة.
- **التدريب وبناء القدرات:** يجب وضع برامج فعالة لتدريب الموظفين على استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه الحكومة الالكترونية.
- **توافر مستوى مناسب من التمويل:** يجب تخصيص موارد مالية كبيرة نوعا ما خاصة في بداية تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية، ويتم بعدها أيضا توفير الموارد المناسبة من اجل الصيانة الدورية وتدريب الموظفين من اجل الحفاظ على مستوى عال من الخدمات ومواكبة التطورات.
- **توفر الإرادة السياسية:** يجب أن يكون هناك إيمان تام ببرامج الحكومة الالكترونية من طرف القيادة العليا في البلاد، وتكليف هيئات خاصة تتولى تطبيق هذه البرامج وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة له،كما تتولى الإشراف على تطبيق وتقييم المستوى.
- **وجود التشريعات والنصوص القانونية:** التي تسهل عمل الحكومة الالكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية للنتائج القانونية المترتبة عليها.
- **توفير الأمن والسرية الالكترونية ذات مستوى عالي:** وذلك لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث أو اختراق وقرصنة، وتعد هذه من أهم النقاط على الأمن القومي والشخصي للدولة والأفراد.
- **خطة تسويقية ودعائية شامل:** يحتاج استخدام وإبراز محسنات الحكومة الالكترونية ومشاركة المواطنين فيها والتفاعل معها، إلى خطة دعائية وتسويقية تشارك فيها جميع وسائل الإعلام الوطنية المكتوبة والمسموعة والحرص على إقامة الندوات والمؤتمرات وفتح قنوات الحوار حول هذا الموضوع بهدف تهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الحكومة الالكترونية.

بالإضافة إلى العناصر السابقة الذكر يجب توفير بعض العناصر الفنية والتقنية التي تساعد على تبسيط وتسهيل استخدام الحكومة الالكترونية بما يتناسب مع ثقافة جميع المواطنين ومنها توحيد أشكال المواقع الحكومية والإدارية وتوحيد طرق استخدامها وإنشاء موقع شامل (**بوابة الكترونية**) كدليل لجميع عناوين المراكز الحكومية الإدارية في البلاد.

2-4 دوافع الحكومة الإلكترونية

تسعى الدول والحكومات إلى إيجاد الإطار المناسب لتحقيق أهداف برامج التنمية الاقتصادية وتعزيزها، وساهم اعتماد الحكومات على التكنولوجيا الحديثة في خلق مناخ إيجابي للأعمال من خلال تبسيط العلاقات مع المؤسسات والحد من الخطوات الإدارية والالتزامات التنظيمية، فالتنمية في أبسط مفاهيمها هي الانتقال إلى حالة أفضل نسبيا مما سبق، حيث يتطلب النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية المعتمدة على التطور التكنولوجي جهدا كبيرا من الحكومات والمؤسسات والمواطنين لتحقيق تغيرات ناجحة في المؤسسات والهياكل المختلفة، خاصة تلك المعنية بالاقتصاد والتجارة والحكم والتعليم والثقافة...الخ، لذلك يتطلب الوضع الجديد للنشاط الاقتصادي القائم على المعرفة والتكنولوجيا من صانعي القرار إدراكا واضحا للصلة القائمة بين التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعد الأحداث التالية من أهم الأحداث الاقتصادية الدافعة نحو الحكومة الالكترونية: (القدوة، 2010، صفحة 82)

- ظهور التجارة الالكترونية مع ما تتطلبه من تواصل مؤسسات الأعمال التجارية مع مؤسسات الدولة وخاصة في مجال العلاقات بين المؤسسة والإدارة العمومية؛
- انتشار مشاريع الخصخصة وما يتطلبه تطبيقها من تواصل بين القطاع العام والخاص والمؤسسات الأخرى؛
- النجاح الباهر والسريع الذي حققته مؤسسات الانترنت ونماذج العمل المؤسساتي الالكتروني؛

- مساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خفض التكاليف إلى أدنى المستويات.
- إلى جانب ذلك فقد أثرت بعض الأحداث والمتغيرات الاجتماعية في طبيعة عمل الحكومة، وتعد الأحداث التالية من أهم الدوافع الاجتماعية نحو ظهور الحكومة الالكترونية: (القدوة، 2010، صفحة 83)
- زيادة الوعي العام بتكنولوجيا المعلومات؛
- ارتفاع درجة معرفة المواطن بما هو ممكن تحقيقه تكنولوجيا؛
- البحث الدائم عن وسائل الراحة ومن ضمنها إمكانية إجراء المعاملات الحكومية بسهولة دون عناء التنقل أو حتى ترك المنزل؛
- انتشار مفهوم **اخدم نفسك** للحد من الموارد البشرية المطلوبة لتنفيذ الأعمال الإدارية؛
- كهولة قوة العمل الحكومية وخسارة خبرتها بمجرد إحالتها على التقاعد، شجعت على نقل الخبرة والمعرفة من الأفراد وتوطينها في الأنظمة المعلوماتية.

5-2 واقع الحوكمة الالكترونية العربية من خلال مؤشرات عالمية

صدر تقرير الأمم المتحدة حول الحكومات الإلكترونية 2012 بعنوان «الحكومة الإلكترونية من أجل الشعب»، حيث ركز هذا التقرير على دور الحكومة الإلكترونية في إحداث التنمية المستدامة، في حين ركز تقرير 2014 بعنوان «الحكومة الإلكترونية من أجل المستقبل الذي نريد»، على الجوانب الحاسمة للحكومة الالكترونية في مواجهة التحديات المتعددة والمعقدة التي تواجه مجتمعاتنا من أجل تحقيق التنمية المستدامة، ومؤخرا صدر تقرير 2016 والذي جاء بعنوان «الحكومة الإلكترونية لدعم التنمية المستدامة»، ولقد ركز تقرير 2018 و2020 على دعم الحكومة الالكترونية لمبادئ التنمية المستدامة، ولقد جاء عنوان تقرير 2018 حول تجهيز الحكومة الإلكترونية لدعم التحول نحو مجتمعات مرنة ومستدامة، وتقرير 2020 حول الحكومة الرقمي والتنمية المستدامة، وجاء ترتيب الدول العربية حسب هذه التقارير كما يلي في الجدول رقم 02.

الجدول رقم 02: ترتيب الدول العربية حسب تقرير الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية خلال 2012-2020

	الدول	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	عمان	لبنان	الأردن	تونس	مصر	المغرب	سوريا	الجزائر	العراق	السودان	اليمن	جزر القمر	جيبوتي	موريتانيا	الصومال	ليبيا
مؤشر 2012	المؤشر	0,73	0,70	0,67	0,64	0,60	0,59	0,51	0,49	0,48	0,46	0,42	0,37	0,36	0,34	0,26	0,25	0,24	0,22	0,20	0,06	0,00
	الترتيب العربي	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	2	21
	الترتيب العالمي	28	36	41	48	63	64	87	98	103	107	120	128	132	137	165	167	171	176	181	190	191
مؤشر 2014	المؤشر	0,71	0,81	0,69	0,63	0,63	0,63	0,49	0,52	0,54	0,51	0,50	0,31	0,31	0,31	0,26	0,27	0,18	0,14	0,19	0,01	0,03
	الترتيب العربي	2	1	3	4	6	5	11	8	7	9	10	14	15	13	17	16	19	20	18	21	12
	الترتيب العالمي	32	18	36	44	49	48	89	79	75	80	82	135	136	134	154	150	177	184	174	193	121
مؤشر 2016	المؤشر	0,75	0,77	0,68	0,67	0,70	0,59	0,56	0,51	0,56	0,40	0,51	0,34	0,30	0,33	0,25	0,22	0,21	0,13	0,17	0,02	0,04
	الترتيب العربي	2	1	4	5	3	6	8	10	7	11	9	13	15	14	16	17	18	20	19	21	12
	الترتيب العالمي	29	24	44	48	40	66	73	91	72	107	85	137	150	141	161	174	176	187	184	193	118
مؤشر 2018	المؤشر	0.83	0.81	0.71	0.71	0.74	0.68	0.55	0.56	0.63	0.49	0.52	0.35	0.42	0.34	0.24	0.22	0.23	0.24	0.23	0.06	0.38
	الترتيب العربي	01	02	04	05	03	06	09	08	07	11	10	14	12	15	20	17	18	16	19	21	13
	الترتيب العالمي	21	26	51	52	41	63	99	98	80	114	110	152	130	155	180	186	182	179	183	193	140
مؤشر 2020	المؤشر	0.86	0.82	0.80	0.72	0.79	0.77	0.50	0.53	0.65	0.55	0.57	0.48	0.52	0.44	0.32	0.30	0.28	0.27	0.28	0.13	0.37
	الترتيب العربي	01	02	03	06	04	05	12	10	07	09	08	13	11	14	16	17	19	20	18	21	15
	الترتيب العالمي	21	38	43	66	46	50	127	117	91	111	106	131	120	143	170	173	177	179	176	191	162

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الأمم المتحدة للحكومات الإلكترونية:

- UN E-Government Survey 2020, as follow 28/08/2020 https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2020.

- UN E-Government Survey 2018, as follow 28/08/2020 https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2018.
- UN E-Government Survey 2016, as follow 30/08/2020 https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2016.
- UN E-Government Survey 2014, as follow 30/08/2020 https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2014.

UN E-Government Survey 2012Use the "Insert Citation" button to add citations to this document.

- , as follow 30/08/2020 https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2012.

على غرار الكثير من دول العالم؛ فان الدول العربية باتت اليوم تهتم بالتقدم التكنولوجي واستخداماته في مختلف مناحي الحياة، حيث وبدون استثناء كانت هذه الدول حاضرة في تقارير الأمم المتحدة، ولكن كان هذا الحضور متفاوت الدرجات حيث نلاحظ من أخر تقريرين مدى اتساع الفجوة بين **الامارات العربية المتحدة** التي احتلت المرتبة الأولى عربيا والمرتبة **21** على مستوى العالم **والصومال** الأخيرة عربيا وعالميا التي تذيلت الترتيب باحتلالها المرتبة **191**، اللافت للنظر في هذه التقارير أن دول مجلس التعاون الخليجي احتلت صدارة بحصولها على الخمس مراكز الأولى عربيا، وكانت دول شمال إفريقيا في وسط الترتيب حيث تصدر هذه المجموعة **تونس ومصر والمغرب**، أما باقي الدول العربية خصوصا الدول الإفريقية منها فقد تذيلت الترتيب، ويمكن أن نرجع هذه الاختلافات في ترتيب الدول العربية إلى الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول التي أثرت على درجة اهتمام حكومات الدول ببرامج وسياسات الحكومة الالكترونية.

3 مكافحة الفساد المالي والإداري عن طريق الحكومة الالكترونية

أصبحت الحكومة الالكترونية ضرورة حتمية كشكل من أشكال الدول المعاصرة التي تتطلع إلى مواكبة تطورات عصر الثورة الرقمية والتكنولوجية ونهضة المعلومات العالمية لما لها أهمية من خفض التكاليف وكبح الإسراف بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات وتحقيق الشفافية في الإدارة ومكافحة الفساد بما يساعد على تحقيق البرامج التنموية.

3-1 أسباب الفساد المالي والإداري

ينتشر الفساد في جميع دول العالم متقدمة كانت أو متخلفة، لكن له على هذه الأخيرة الأثر البالغ لافتقارها لأجهزة رقابية فعالة ولضعف إدارتها العمومية، كما أن الحافز على اكتساب الأموال قوي جدا لتفاقم الفقر وانخفاض مرتبات الموظفين (الحكوميين خاصة) وارتفاع مستويات التضخم بهذه الدول، بالإضافة لضعف عملية تطبيق القوانين ضد المخالفين وقصور الأنظمة المحاسبية، لذا يمكننا حصر الأسباب المؤدية لتفشي الفساد فيما يلي: (أمنصوران ، 2006، الصفحات 174-176)

3-1-1 الأسباب الاقتصادية: ومنها:

- **تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية:** إن أحد الأسباب الرئيسية لظهور الفساد هي تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية، ذلك لأن الأفراد بطبيعتهم يميلون إلى منح الرشاوى للمسؤولين لتخطي القواعد والنظم والإجراءات العامة، ويأخذ التدخل الحكومي أشكالا عدة نذكر منها: قيود الاستيراد كنظام الحصص مثلا، الإعانات الحكومية، التحكم في الأسعار...الخ.
- **الكتمان والاحتكار والمحاسبة:** فكلما تمتع الموظفون العموميون السياسيون بدرجة أعلى من الكتمان والسرية والاحتكار، وبدرجة أقل من المحاسبة، زادت احتمالية وقوع الفساد، فالمنصب الحكومي يعطي صاحبه درجات متباينة من السيطرة على الأنشطة الحكومية، مثل عقود المشتريات والاستثمارات الحكومية المختلفة والحوافز الضريبية.
- **انخفاض مستويات الأجور الحكومية:** توجد علاقة عكسية بين معدل الفساد والمستوى المنخفض للأجور في القطاع الحكومي مقارنة بالقطاع الخاص، مما يحفز لجوء أصحاب الأجور المنخفضة لتحسين دخلهم باستغلال وظائفهم الحكومية عن طريق الرشوة التي تكرس الفساد، وهذا لتحقيق التوازن مع الإنفاق الخاص.
- **تضخم الجهاز الإداري:** بمعنى أن حجم القطاع العمومي يفوق احتياجاته، ومن شأن هذا أن يعقد الإجراءات الإدارية، ويضعف التواصل مع المواطنين، بالإضافة إلى كونه يعد هدرا لموارد الدولة.
- **وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة في المجتمع:** ذلك أن توفر ثروة طبيعية كبيرة في المجتمع يغري المسؤولين لممارسة أعمال الفساد بصورة أكبر منها في المجتمعات ذات الموارد المحدودة.

- **كبر نسبة موازنة الدفاع في الموازنة العامة:** يرجع ذلك إلى طبيعة السرية المتوقعة في عقد العقود المرتبطة بتوريد الأسلحة، وانخفاض درجة الشفافية في الحصول على المعدات العسكرية حيث لا تنتشر ولا تناقش مثل هذه العقود في المجالس التشريعية.

3-1-2 الأسباب الإدارية للفساد المالي والإداري: وتتمثل في: (أمنصوران ، 2006، صفحة 197)

- تهاون الأجهزة الحكومية في معالجة الانحرافات والفساد الإداري وعدم تطبيق الجزاءات التي تردع كل منحرف؛
- قصور وعيوب الهيكل التنظيمي كعدم تحديد ووضوح قنوات الاتصال ونطاق الإشراف الإداري وازدواجية الاختصاصات والمهام الوظيفية مما يؤدي إلى صعوبة تحديد المسؤوليات؛
- عدم كفاءة الموظفين مما يسبب قيامهم بعملهم بصورة متدنية ويصبحون بيئة خصبة للفساد؛
- قلة عدد الموظفين خاصة في المجال المالي والمحاسبي مع زيادة حجم الأعمال الملقاة على عاتقهم، مما ينجر عنه ارتكاب حالات فساد وكثرة الأخطاء المحاسبية نتيجة ضغط العمل وعدم وجود مراجعة دقيقة على أعماله؛
- اختلال أنظمة الأجور والحوافز.

3-1-3 الأسباب السياسية للفساد المالي والإداري: وتتمثل في مايلي:

– **الحكومات الضعيفة:** يؤدي ضعف الحكومة إلى تنمية الفساد ويمكن الحكم على مدى ضعف أو قوة الحكومة من خلال معرفة ما يلي:

- ✓ مدى الغموض أو الشفافية في معاملاتها الاقتصادية؛
- ✓ مدى إتباع الإجراءات والنظم الموضوعية في التعيينات والوظائف؛
- ✓ مدى قصور أو فعالية الرقابة على أنشطة الدولة.

- **عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:** لأن القيادة السياسية هي القدوة والمثل لباقي مسؤولي الدولة، فلابد أن تكون هي السباقة في مكافحة الفساد، وتزداد الطامة عندما يشترك القادة أنفسهم في أعمال الفساد أو عندما يتغاضون عن مثل هذه الأعمال لأقاربهم أو أصدقائهم، وبالطبع لا يتوقع أن يفعل الموظفون الحكوميون ما لا يفعله رؤساؤهم. (أمنصوران ، 2006، صفحة 178)

3-1-4 الأسباب الاجتماعية والثقافية والقانونية:

- **نمط العلاقات والأعراف والوعي بين أفراد المجتمع:** يؤكد علماء الاجتماع والإدارة على أن الأجهزة الإدارية لا تعمل في فراغ وأن للبيئة الخارجية المحيطة بها تأثير مباشر على سلوك العاملين فيها، وعلاقات أفراد المجتمع السلبية وعاداتهم وتقاليدهم الموروثة تفرض نفسها على المنظمات، فعندما تكون الروابط الاجتماعية بين أفراد الطائفة الواحدة أو القبلية في المجتمع قوية، يميل المسؤولون الحكوميون لتفضيل أقاربهم وأصدقائهم، ويتم التوظيف حسب الانتماءات العشائرية والإقليمية والطائفية في المناصب العليا والمهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة والمزايا غير المشروعة مما يؤدي إلى نمو الفساد في المجتمع.

- **تعقد القوانين الضريبية وصعوبة فهمها:** يتم خرق القوانين بسبب عدم دقتها، مما يفتح الباب للتأويلات والتفسيرات المختلفة من قبل الموظفين العموميين، فيمكن القول أن هناك الثنائية في تطبيق النصوص القانونية وفي تفسيرها تبعا للأطراف والجهات التي تطبق بحقها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فتعقد التشريع الضريبي وما يحويه من إعفاءات وتخفيضات؛ وهنا نشير إلى بعض التقارير التي تبين شغف العديد من الأفراد للعمل في مصالح الجمارك والضرائب على الرغم من انخفاض معدلات الأجور فيها، بسبب إمكانية مفتشي الضرائب التلاعب في النصوص وتطبيق الحوافز الضريبية وتحديدها. يساهم كل هذا في زيادة عملية التهرب الضريبي وبالتالي الفساد المالي والإداري، كما أن وجود حسابات خارج الموازنة يزيد أيضا نمو الفساد لأن تلك الحسابات لا تكون خاضعة للرقابة البرلمانية مقارنة بحسابات الموازنة العامة.

- **قلة معاقبة المفسدين:** على الرغم من تفشي ظاهرة الفساد إلا أننا نلاحظ انخفاض عدد الأفراد الذين يعاقبون بتهمتها، وهكذا نجد فجوة كبيرة بين العقوبات المنصوص عليها قانونيا والجزاءات والعقوبات الفعالة، كما تتسم الإجراءات

الإدارية لمعاقبة الموظف العمومي الفاسد بأنها بطيئة ومرهقة، وغالبا ما تمنع العوائق القانونية والسياسية والإدارية التطبيق العاجل والكامل للعقوبات.

3- 2 الآثار والمزايا الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الالكترونية

تعمل الحكومة الإلكترونية على رفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة إلى المواطنين، وتحسين التفاعل مع قطاع الأعمال والصناعة، وتمكين المتعاملين من الوصول إلى المعلومات بطرق أسهل وأسرع، وزيادة فعالية الإدارة الحكومية، ونتيجة لذلك يمكن أن يتضح التأثير المباشر الذي تحدثه الحكومة الإلكترونية في الاقتصاد والمجتمع.

3- 2- 1 تأثير الحكومة الإلكترونية في التنمية الاقتصادية

تعتبر التنمية الاقتصادية عملية يتم بموجبها استخدام الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة مطردة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، وتتطلب هذه التنمية التغلب تدريجيا على المعوقات الاقتصادية وتوافر رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية، حيث تؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دورا حيويا في دعم التنمية الاقتصادية، ويمكن أن نلمس اثر الحكومة الالكترونية في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية في عدت جوانب، نوجزها في ما يلي:

- **من خلال جذب الاستثمارات:** إن توفير المعلومات وطرح البدائل الالكترونية للخدمات الحكومية يخلق جو من الثقة في مناخ الاستثمار، ما يساعد على جذب رؤوس الأموال الأجنبية، ويساهم في نقل التكنولوجية وتوطينها، فتميز الحكومة الالكترونية بالشفافية والوضوح وطرحها للقوانين والمعلومات حول الواقع الاقتصادي على شبكة الانترنت يساهم في نشر الصورة الحقيقة للدولة عالميا، وتعتبر التجارة الالكترونية صورة من صور الحكومة الالكترونية، حيث اتجهت المؤسسات في مختلف القطاعات إلى استخدامها محققة بذلك الكثير من المكاسب هذا ما ساهم في دفع عجلة التنمية وتشجيع الاستثمار.
- **من خلال إتاحة المعلومات لمتخذي القرارات:** بهدف جذب الاستثمارات تسعى جميع الدول إلى تقديم حزمة من محفزات الاستثمار، تتمثل في توفير اعتبارات الشفافية للمستثمر بحيث يتاح له الوصول إلى قواعد المعلومات بكل سهولة للتعرف على فرص الاستثمار وتكلفته وظروفه وأطره القانونية والإدارية لكي يتمكن من اتخاذ قرار الاستثمار على أساس صحيح، ويتم ذلك من خلال الحكومة الالكترونية حيث تقوم الدولة بتوفير مصادر للمعلومات باستغلال تكنولوجيا وشبكات المعلومات، وإنشاء مواقع خاصة بالاستثمار والتجارة الخارجية، ومواقع حكومية ووزارية مما يكفل تحقيق الشفافية الكاملة التي تمثل للمستثمر عاملاً مهما للتشجيع.
- **من خلال الحد من الإجراءات البيروقراطية:** يقاس وقت مؤسسات الأعمال بالأموال، وتخضع المشاريع المتأخر إلى غرامات تأخير، فالتعقيدات البيروقراطية جعلت من إتمام خدمة حكومية أمر مكلفا للغاية سواء من ناحية الوقت والمال والجهد ما يؤثر سلبا على تطبيق برامج التنمية، وينعكس ذلك أيضا على مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ذلك فالحكومة الالكترونية توفر للأفراد ولقطاع الأعمال إمكانية الدفع الإلكتروني لرسوم الخدمات التي كان دفعها سابقا يتطلب المشقة والتنقل بين المكاتب الحكومية بالشكل الذي يضمن تحصيلها كاملة وفي الوقت المحدد.

3- 2- 2 تأثير الحكومة الإلكترونية في التنمية الاجتماعية

تدل التنمية الاجتماعية على الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق اكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي، تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أداة لتحقيق ذلك وليست هدفا بحد ذاتها، لذلك فان أثر التحول إلى الحكومة الالكترونية على تحقيق التنمية الاجتماعية يتضح من خلال ما يلي:

- **زيادة رضا المواطنين عن خدمات الحكومية:** يعتبر المواطن العميل الرئيسي للقطاع الحكومي، وبالتالي فانه ينتظر من هذا القطاع أن يقدم له الخدمات بالشكل الذي يحقق متطلباته، وبالتالي فان الحكومة الالكترونية من خلال طبيعة عملها

تسمح بأداء الخدمات بجودة عالية مما يحقق الزيادة في ثقة المواطنين ورضاهم على الإجراءات والعمليات الحكومية ويساهم في تقويم العلاقة بين الموظف والمواطن بالشكل الذي يحقق الاستقرار الاجتماعي.

❖ **تعزيز مشاركة المواطنين والفاعلين في صنع القرار:** إشراك المواطنين في شؤون الحكم من خلال التفاعل مع صانعي القرار والدورة السياسية على كل المستويات الحكومية سواء عن طريق الحكم الإلكتروني الذي يضم الديمقراطية على الخط والنفاذ إلى معلومات الناخبين وإلى اجتماعات المصالح الحكومية والاجتماعات النيابية وأخيرا التصويت على الخط [حسنة، 2006]، حيث تشكل المشاركة عنصرا جوهريا في نجاح برامج التنمية أو فشلها، لذلك فان القاعد الأساسية هي أن كل البرامج التنموية تقوم على أساس المشاركة المواطنين وتشجيعهم على إبداء أرائهم في السياسات التنمية ومعرفة العوامل التي تثير اهتمامهم الحقيقي والتفاعل معها. (دخيل، 2009، صفحة 148)

❖ **توفير الخدمات خارج أوقات العمل الرسمية:** توفر الحكومة التقليدية الخدمات في أوقات العمل الرسمية فقط، وهذا ما خلق العديد من المشاكل للمتعاملين، أما الحكومة الالكترونية من خلال استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وخصوصا الانترنت فإنها توفر الخدمات والمعلومات طوال اليوم وكل أيام الأسبوع وفي العطل...الخ، ما جعل من طلب الخدامات أمرا في غاية البساطة ولا يتطلب أي تعطيل لطالبها.

❖ **إدماج جميع القطاعات الهشة اجتماعيا:** يتميز كل مجتمع بفئات هشة اجتماعيا مثل كبار السن والأطفال والمجتمعات الريفية والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والعاطلون عن العمل والمشردون والمهاجرون...الخ، وبهدف الاهتمام بهم تستخدم الحكومة تكنولوجيا المعلومات والاتصال تقنيات حديثة تضمن من خلالها وصول الخدمة إلى مختلف فئات المجتمع بالتساوي، فعلى سبيل المثال توجد برامج مخصصة لفاقدي البصر بحث توفر هذه البرامج المادة السمعية.

❖ **توحيد مصادر المعلومات الحكومية في إطار واحد:** تلعب الحكومة الالكترونية دور قوي جدا في عملية الاتصال والتنسيق وترابط أجهزة الدولة من خلال توحيد قنوات الاتصال بين الحكومة والمواطن وجعلها واضحة وذات معلومات موحدة وموثقة، وذلك باستخدامها للتكنولوجيا العالية والشبكات المحلية والإنترنت وربطها بقواعد بياناتها، حيث توفر الدولة منفذ إلكتروني رئيسي يسمى غالبا **البوابة الحكومية** للحصول على المعلومات والخدمات، حيث تتيح للأفراد ولقطاع الأعمال إنجاز معاملاتهم لدى المؤسسات الحكومية إلكترونيا وبأمان، بالإضافة إلى ربط كل هذه المؤسسات ببعضها البعض.

3-3 دراسة واقع الدول العربية في ضل مؤشر مدركات الفساد ومؤشرات الحكومة الالكترونية

يعد الفساد بكل مظاهره وأنماطه من الإشكاليات التي تتخذ طابعا عالميا، إذ باتت هذه الآفة متفشية في جميع دول العالم دون استثناء، المتقدمة منها والنامية، ظاهرة تعدت الحدود الوطنية وأصبحت تحمل طابعا عالميا، حيث لم تقتصر على مجتمعات وأنظمة اقتصادية بعينها دون الأخرى، بل تعاني منها وعلى مدى التاريخ معظم المجتمعات لكن بدرجات متفاوتة.

لا يخلق الفساد من العدم، فالدول التي ينتشر فيها الفساد خاصة الفساد المالي والإداري، يلاحظ أن بها أرضية خصبة مشجعة ومساعدة على خلق الجو الملائم لنموه وانتشاره، ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هكذا ظاهرة، حيث قدرت الخسائر الناتجة عن الفساد في عالمنا العربي بحوالي 400 مليار دولار سنويا كما أوضحت رئيسة منظمة الشفافية الدولية. إن انتشار الفساد خاصة الفساد المالي والإداري بكل أشكاله وأنماطه يؤثر وبصفة كبيرة على اقتصاديات الدول فهو السبب الرئيسي في إعاقة برامج التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي.

تفطنت الدول العربية مؤخرا لتجارب الدول المتقدمة التي استفادة من الثورة التقنية في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الحكومي، وسارعت اغلب هذه الحكومات إلى ملاحقة تلك التطورات، حيث سخرت لتحقيق هذا الهدف كل المقومات اللازمة سواء على مستوى البينة الأساسية أو الإمكانيات البشرية والمادية.

من هذا المنطلق بادرت العديد من الدول العربية إلى تطبيق مفهوم الحكومة الالكترونية من اجل الارتقاء بنوعية وأسلوب تقديم الخدمات إلى مواطنيها من جهة، ولمواكبة ومسايرة الدول المتقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات على الأقل لتقليل الفجوة الرقمية بينها وبين هذه الدول من جهة أخرى، وبالفعل فقد كانت هناك جهود مستمرة لتوفير المتطلبات الداعمة لنجاح هذا المشروع في البيئة العربية.

لم تعد الحكومة الإلكترونية مسألة اختيارية، بل ضرورة لأي دولة ترغب في دخول القرن 21 كأمة قوية قادرة على التكيف والمنافسة ومواكبة للتغيرات العالمية، فمنذ بداية الألفية الثالثة يشهد الوطن العربي نموا متسارعا في المعطيات المعرفية والثقافية والمعلوماتية وانتشار كبير لاستخدام شبكة المعلوماتية.

تمثل الأشكال اللاحقة رسم بياني يجمع بين مؤشر مدركات الفساد ومؤشر الحكومة الالكترونية والتي تحدثنا عنهم سابقا، وقد قسمنا الدراسة حسب تاريخ صدور المؤشرات.

ونلاحظ من الشكل رقم 01 الذي خصص للفترة الأولى بين 2011 و2012، أن كل الدول العربية لديها معطيات في المؤشرين إلا ليبيا كان مؤشرها يساوي الصفر، حيث نلاحظ انه كلما ارتفع مؤشر الحكومة الالكترونية في دولة ما كان مؤشر الفساد منخفض، ونلاحظ أن مؤشرات الإمارات العربية المتحدة متجانسة حيث تعتبر من الدول الأولى عالميا في مجال الحكومة الالكترونية في حين أن دولة الإمارات تحتل مراتب مرموقة في مؤشرات ادارك الفساد حيث أنها من بين الدول العربية الأكثر شفافية من حيث الفساد، وفي المقابل نجد أن مؤشر الحكومة الالكترونية لدول مثل الصومال، جيبوتي وموريتانيا منخفض بالمقارنة مع مؤشر الفساد، وهذا ما يدل على انه كلما كان مؤشر الحكومة الالكترونية منخفض (يعني دولة متأخرة فيما يخص الحكومة الالكترونية) نجد مؤشر الفساد مرتفع أي انه يوجد فساد بنسب عالية.

الشكل رقم 01: علاقة الفساد والحكومة الالكترونية في الدول العربية خلال فترة 2011 – 2012

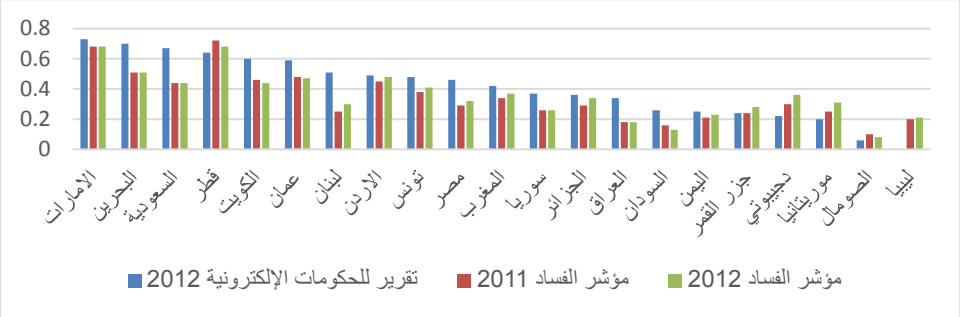

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 01 والجدول 02.

ومن الملاحظ في الشكل 02 والذي خصص للفترة الثانية بين 2013 و2014، نرى أن فيه بعض التغيرات في مؤشرات بعض الدول، حيث نجد أن مؤشر الحكومة الالكترونية يصدر قبل مؤشر الفساد، وأي تغير في هذا المؤشر يؤثر على مؤشر الفساد، فمثلا نجد إن ليبيا في الفترة السابقة كان مؤشر الحكومة الالكترونية صفر وكان مؤشر الفساد حوالي 1.5، إلا انه وبمجرد أن ارتفع مؤشر الحكومة الالكترونية ارتفع مؤشر الفساد وهذا يدل على أن الفساد انخفض بنسبة معينة منذ أن كانت هناك حكومة الالكترونية.

في حين نجد أن مؤشر الحكومة الالكترونية لدول مثل موريتانيا، دجيبوتي، جزر القمر، اليمن، العراق والجزائر انخفض وهذا ما انعكس على مؤشر الفساد الذي بدوره ارتفع مشيرا إلى انخفاض نسبة الفساد في هذه الدول.

الشكل رقم 02: علاقة الفساد والحكومة الالكترونية في الدول العربية خلال فترة 2013 – 2014

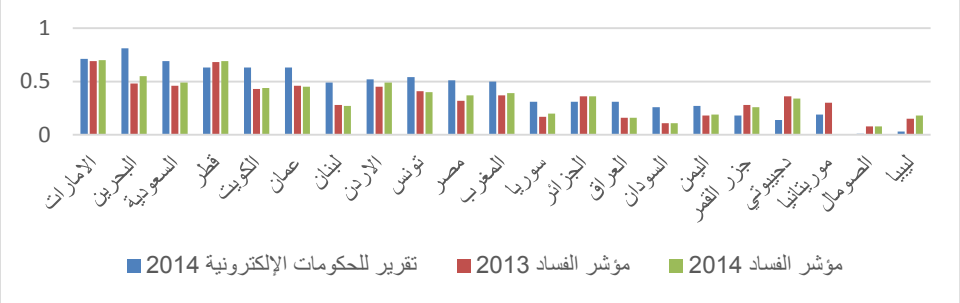

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 01 والجدول 02.

والملاحظ من الشكل رقم 03 والذي خصص لفترة 2015-2016 أن سجلت دول التعاون الخليجي الصدارة من ناحية الدول اقل فسادا في العالم العربي، فاحتلت قطر والإمارات العربية المتحدة المراتب الأولى، حيث حافظة هذه الدولتين على مؤشرات تفوق 5.9 طوال مدة خمس سنوات، وفي المقابل فان هذه الدول هي التي احتلت الصدارة في مؤشرات الحكومة الالكترونية، وفي المقابل نلاحظ أن مؤشر مدركات الفساد تراجعت في اغلب الدول العربية، مع ضرورة التأكيد أن هذا التراجع تزامن مع تراجع مؤشر الحكومة الالكترونية، حيث نجد أن مؤشر مدركات الفساد تحسن في دول التي تعاني من الفساد الكبير مثل الصومال، والعراق، جزر القمر، السودان، موريتانيا وليبيا، في حين تحسن أيضا مؤشر الحكومة الالكترونية في هذه الدول بدرجة كبيرة، وهذا ما يدل على أسباب تحسن مؤشر مدركات الفساد.

الشكل رقم 03: علاقة الفساد والحكومة الالكترونية في الدول العربية خلال فترة 2015 – 2016

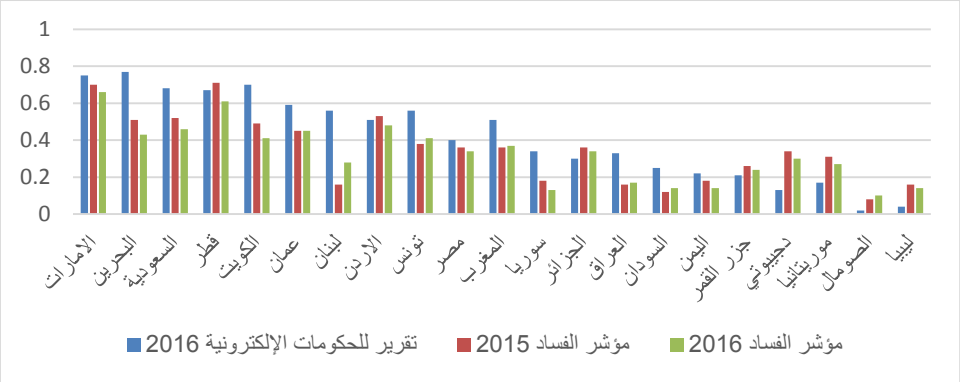

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 01 والجدول 02.

ومن الملاحظ في الشكل 04 والذي خصص للفترة الرابعة بين 2017-2018، نجد ان مؤشر الحكومة الالكترونية في المعدل العالمي كان في حدود 0.5 وفي المقابل ان عشر دول عربية حققت نتائج اكبر من هذا المعدل، هذا ما يجعل مستوى الحكومة الالكترونية فيها مستوى مقبول عالميا والذي حقق نتائج جيدة في مجال الشفافية وحرية الحصول على المعلومات ومنع التزوير وتحسين الرقابة على المال العام وبالتالي تحسن مؤشر ادراك الفاسد الخاص بها، وبالرجوع الى هذا المؤشر نجد ان الدول التي حققت معدلات دنيا فيه مثل الصومال وسوريا، والسودان واليمن هي ايضا حققت معدلات ضعيفة جدا في مؤشر الحكومة الالكترونية، وان كل المؤشرات الثانوية في هذا المؤشر ضعيفة.

الشكل رقم 04: علاقة الفساد والحكومة الالكترونية في الدول العربية خلال فترة 2017 – 2018

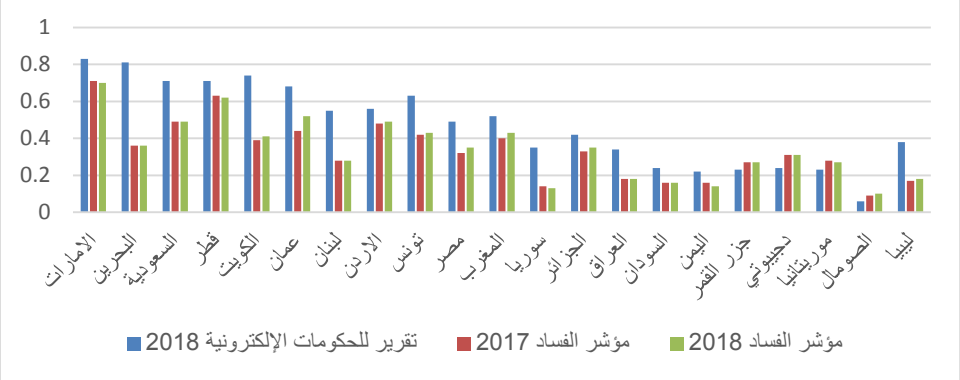

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 01 والجدول 02.

والملاحظ من أخر التقارير انه في الفترة الاخيرة نجد ان مؤشر الحكومة الالكترونية في كامل الدول العربية تحسن بصفة عامة، حيث ان اكثر من نصف الدول العربية تخطى مؤشر الحكومة الالكترونية فيها المعدل العالمي في فترة 2018 الى 2020 وهذا يدل على ان هذه الدول اصبحت اكثر وعي لفوائد واهمية الحكومة الالكترونية في تسيير الدولة، وبالمقابل نجد ان

منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الاخير سنة 2019 انه كان هناك تقدما صغيرا في تحسين السيطرة على الفساد في منطقة العربية بشكل عام، الا انها اشارت الى بعض تراجع كبير الى بعض الدول مثل اليمن وسوريا ويمكن ان يكون ذلك التراجع ناتج عن الصراعات والحروب القائمة فيها.

الشكل رقم 05: علاقة الفساد والحكومة الالكترونية في الدول العربية خلال فترة 2018 – 2020

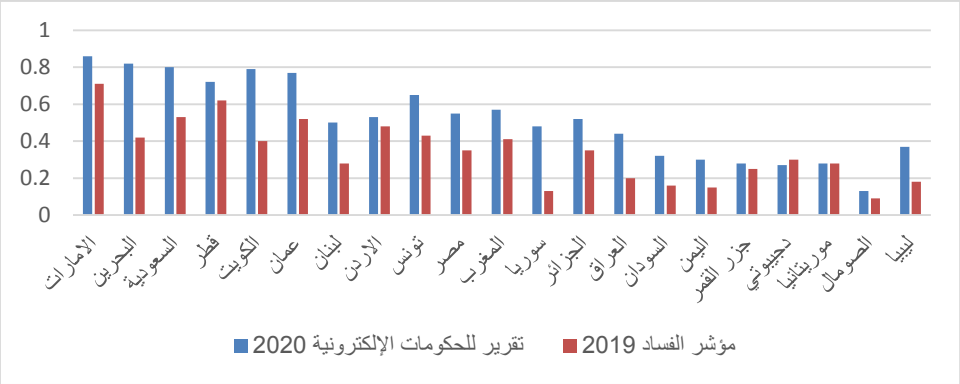

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول 01 والجدول 02.

مما سبق، يمكن ان نقسم الدول العربية حسب القارات، ففي قارة آسيا نجد ان منطقة الشرق الاوسط وخاصة دول الخليج لديها معدلات جيدة جدا في مؤشر الحكومة الالكترونية وهذا ما انعكس على مؤشر ادراك الفساد فيها، فخلال فترت الدراسة تحسن مؤشر الحكومة الالكترونية في هذه الدول وقابله تحسن في مؤشر ادراك الفساد، فهذه الدول تحتل الصدار على مدى أكثر من 10 سنوات في المنطقة، وبالبقاء في منطقة الشرق الاوسط نجد ان باقي الدول مثل: سوريا، العراق، لبنان واليمن تسجل معدلات منخفظة جدا في كلا المؤشرين وهذا يمكن ان يكون راجع الى حالة عدم الاستقرار التي تعيشها هذه الدول، حيث نجد ان مستوها بقي ثابت في بعض الفترات وتدهور في فترات اخرى، أي انها لم تحقق أي تحسن.

اما في افريقيا، فدول الشمال حققت معدلات متوسطة ودون المتوسط في مؤشر الحكومة الالكترونية في حين كانت مؤشرات ادراك الفساد فيها تشير الى انتشار الفساد وتعمقه فيها، الا ان بعض الدول حققت تقدم حتى وان كان بفارق بسيط الا انها لم تبقى ثابته على غرار تونس التي تحسن مؤشر الحكومة الالكترونية فيها على مدار سنوات الدراسة وتم تتراجع قط هذا ما اثر على مؤشر ادراك الفساد الذي تحسن بشكل طفيف بالرغم من كل الظروف التي مرت بها، اما باقي دول القارة الافريقية فنجدها متذيلت الترتيب فمنها من هو في حرب ومنها من يعاني من مشاكل اقتصادية والاجتماعية كبيرة عجز عن الاهتمام بتطوير الحكومة الالكترونية، الا ان مؤشرات بعض من هذه الدول تتحسن ولكن بشكل بطيء للغاية، وبالرجوع الى الجزائر نجد ان الجزائر خصصت برامج مالية كبيرة لترسيخ الحكومة الالكترونية، الا ان الظروف والارادة السياسية حالت دون ذلك، هذا ما انعكس على مؤشرا الحكومات الالكترونية والذي حقق بعض التقدم الا انه ليس التقدم المطلوب، وهذا ما يعكس ثبات مؤشر ادراك الفساد طول هذه المدة.

يتضح مما سبق الدور الكبير الذي تلعبه الحكومة الالكترونية في الحد من ظواهر الفساد، وذلك من خلال المزايا التي تتوفر عليها، فتقديم الخدمات الكترونيا يتم وفق برنامج مصمما ومنظما سلفا، فالموطن يستطيع الحصول على الخدمات في أي وقت ودون تدخل واحتكاك مع الموظفين وفي هذه الحالة لا يكون هناك مجال لدفع الرشوة إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، ناهيك عن الشفافية في المعاملات فهي تتم دون التحيز بين المنتفعين بالخدمات العمومية وذلك عن طريق إتباع إجراءات محددة منصوص عليها في النظام الإلكتروني، وباختصار فان الشفافية وتقليل تأثير العلاقات الشخصية على إنجاز الأعمال يساعد في الحد من قنوات الفساد. (عارف، 2011)

الخاتمة

إن الفساد بكل مظاهره وأنماطه يعد من الإشكاليات التي تتخذ طابعا عالميا، إذ باتت هذه الآفة متفشية في جميع دول العالم دون استثناء، المتقدمة منها والنامية، ظاهرة تعدت الحدود الوطنية وأصبحت تحمل طابعا عالميا، حيث لم تقتصر على مجتمعات وأنظمة اقتصادية بعينها دون الأخرى، بل تعاني منها وعلى مدى التاريخ معظم المجتمعات لكن بدرجات متفاوتة.

لا يخلق الفساد من العدم، فالدول التي ينتشر فيها الفساد خاصة الفساد المالي والإداري، يلاحظ أن بها أرضية خصبة مشجعة ومساعدة على خلق الجو الملائم لنموه وانتشاره، ولم تكن الدول العربية بمنأى عن هكذا ظاهرة، حيث قدرت الخسائر الناتجة عن الفساد في عالمنا العربي بحوالي 400 مليار دولار سنويا كما أوضحت رئيسة منظمة الشفافية الدولية. إن انتشار الفساد خاصة الفساد المالي والإداري بكل أشكاله وأنماطه يؤثر وبصفة كبيرة على اقتصاديات الدول فهو السبب الرئيسي في إعاقة برامج التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي.

سعت الدول والحكومات إلى الاستفادة من الثورة التقنية في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ما دفع بها إلى استخدام هذه التكنولوجيا في العمل الحكومي، وسارعت اغلب هذه الحكومات إلى تبني مبادرات لإقامة الحكومة الالكترونية، وبدأت هذه المبادرات والمشاريع في الانتشار في الدول المتقدمة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن بوادرها في الوطن العربي لم ترى النور إلا في بداية الألفية الثالثة وسرعان ما انتقلت من دولة عربية إلى أخر.

أثر هذا التوجه للحكومة الالكترونية على واقع التنمية في الدول العربية، حيث حققت بعض الدول العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي نتائج مبهرة في هذا المجال، حيث نجد أن هذه الدول العربية هي الأقل فساد على المستوى العربي وحتى على المستوى العالمي، وأيضا تحسن قدرت هذه الدول على تنافسية.

النتائج المتوصل إليها:

- يتخذ الفساد مظاهر عدة من مظاهر السلوك غير القويم والخارج عن القانون، الذي يضر بالهيكل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للدولة، مما يستدعي اتخاذ إجراءات رادعة ضده، لما له من أثار سلبية ومدمرة؛
- تباينت الأسباب التي أدت إلى ظهور الفساد بين الاقتصادية منها والسياسية والإدارية والاجتماعية...وغيرها، ونجد من أبرزها: ضعف الأجور الحكومية مما يدفع بالموظفين إلى طرق الكسب غير المشروع، كبر موازنة الدفاع وسرية عقودها مما يدفع إلى قلة الشفافية في هذه العقود، تعقد القوانين الضريبية وصعوبتها مما يسهل الاستفادة من ثغراتها، بالإضافة إلى ضعف العقوبات المسلطة على المفسدين بالمقارنة مع حجم الجرم المرتكب مما يشجع على ارتكاب هكذا جرائم؛
- احتلت دولنا العربية مراكز متراجعة دوليا على مدى عدة سنوات، ولعل تقارير منظمة الشفافية الدولية لهي مثال على ذلك، إذ تباينت معدلات الفساد من دولة إلى أخرى، إلا أن معظمها سجل نسب فساد مرتفعة؛
- للحكومة الإلكترونية القدرة على تحسين العلاقات الخارجية والداخلية بين مختلف الجهات المعنية بالخدمات الحكومية بما في ذلك المواطنين وموظفي الحكومة والمؤسسات، وتسهيل تبادل المعارف بين هذه الجهات؛
- تشجع الحكومة الإلكترونية التواصل والتقارب بين الحكومة والمواطنين بالشكل الذي يجعل المواطن عنصر فاعل في صنع القرار ومساهم رئيسي في رسم السياسات ومحاربة الفساد؛
- تساعد الحكومة الإلكترونية على نقل التقنيات وتوطين التكنولوجيا الحديثة، من خلال تكريس استخدامها كجزء لا يتجزأ من التعاملات اليومية للمواطنين أو للمؤسسات أو الهيئات الحكومية والموظفين؛
- تساهم الحكومة الالكترونية إلى الحد من قنوات الفساد، وبالتالي القضاء على الفساد بدراجات كبيرة؛
- تهدف الدول من خلال الحكومة الإلكترونية إلى زيادة الوعي والثقة في الإنترنت والثقة في الحكومة لا ذلك من المتغيرات الهامة المحددة لسياق التمنية الاجتماعية؛
- تعزيز الحكومة الإلكترونية مشاركة المواطنين والفاعلين في صنع القرار، بما يخلق دراجات عالية من الشفافية؛
- أي تطور في مؤشر الحكومة الالكترونية لدول معينة يكون ملازم له بشكل أساسي تحسن وتطور مركز هذه الدولة في مؤشر ادارك الفساد، خاصة في الدول العربية.

المراجع المستخدمة

Behzadi, H., Alireza , M. I., & Sanji, M. (2012). E-government portals: a knowledge management study. *The Electronic Library*.

Transparency International. (2011). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2011*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 25, 2020, from https://images.transparencycdn.org/images/2011_CPI_EN.pdf

Transparency International. (2013). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2013*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 25, 2020, from https://images.transparencycdn.org/images/2013_CPIBrochure_EN.pdf

Transparency International. (2014). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2014*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 25, 2020, from https://www.kpk-rs.si/kpk/wp-content/uploads/2018/03/2014_CPIBrochure_EN.pdf

Transparency International. (2015). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2015*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 24, 2020, from https://images.transparencycdn.org/images/2015_CorruptionPerceptionsIndex_Report_EN.pdf

Transparency International. (2016). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2016*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 24, 2020, from https://images.transparencycdn.org/images/2016_CPIReport_EN.pdf

Transparency International. (2017). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2017*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 26, 2002, from https://images.transparencycdn.org/images/2017_CPI_Brochure_EN.pdf

Transparency International. (2018). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2018*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 26, 2020, from https://images.transparencycdn.org/images/2018_CPI_Executive_Summary.pdf

Transparency International. (2019). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2019*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 26, 2020, from https://images.transparencycdn.org/images/2019_CPI_Report_EN.pdf

Transparency International. (2021). *CORRUPTION PERCEPTIONS INDEX 2012*. Berlin-Germany: Transparency International. Retrieved 08 25, 2020, from https://images.transparencycdn.org/images/2012_CPI_brochure_EN.pdf

United Nations. (2012). *E-Government for the People*. New York: United Nations. Retrieved 08 30, 2020, from https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2012-Survey/Complete-Survey.pdf

United Nations. (2014). *E-Government for the Future We Want*. New York: United Nations. Retrieved 08 30, 2020, from https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2014.

United Nations. (2016). *E-Government in Support of Sustainable Development*. New York: United Nations. Retrieved 08 30, 2020, from https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2016-Survey/E-Government%20Survey%202016.pdf

United Nations. (2018). *GEARING E-GOVERNMENT TO SUPPORT TRANSFORMATION TOWARDS SUSTAINABLE AND RESILIENT SOCIETIES*. New York: United Nations. Retrieved 08 26, 2020, from https://publicadministration.un.org/egovkb/Portals/egovkb/Documents/un/2018-Survey/E-Government%20Survey%202018_FINAL%20for%20web.pdf

United Nations. (2020). *Digital Government in the Decade of Action for Sustainable Development*. New York: United Nations. Retrieved 08 26, 2020, from https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2020.

أحمد سردار عارف. (2011). *الحكومة الإلكترونية ودورها في الحد من ظاهرة الفساد الإداري*. تاريخ الاسترداد 06 08، 2020، من صحيفة الكترونية الحوار المتمدن: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=249176

المنظمة العربية لمكافحة الفساد. (2010). *من المسؤول عن ظاهرة الفساد*. لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

أيسر خليل إبراهيم. (2012). دور العلاقات العامة والإعلام في تفعيل أداء الحكومة الالكترونية (مشروع افتراضي للحكومة الالكترونية العراقية تطبيقا على وزارة المالية). *مجلة آداب الفراهيدي*.

حسين بن محمد الحسن. (2009). الإدارة الالكترونية بين النظرية والتطبيق. *المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية نحو أداء متميز في القطاع الحكومي*. المملكة السعودية: معهد الإدارة العامة.

ديالا جميل محمد الرزي. (2012). الحكومة الالكترونية و معوقات تطبيقها : دراسة تطبيقية على المؤسسات الحكومية في قطاع غزة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية و الإدارية*، 189-227.

زرزار العياشي. (2010). دور التدقيق الحكومي في مكافحة الفساد وتحقيق الإدارة الرشيدة. *الملتقى الوطني الثامن حول مهنة التدقيق في الجزائر- الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة*. سكيكدة-الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

زياد حافظ. (2009). البنية الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع. *النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد*. بيروت-لبنان: المنظمة العربية لمكافحة الفساد.

سهيلة أمنصوران . (2006). الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي دراسة اقتصادية تحليلية حالة الجزائر،. الجزائر: جامعة الجزائر.

لطفي علي. (2007). الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي. *المؤتمر السادس للحكومة الإلكترونية (الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية)*. الإمارات: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

محمد بدر سنوسي. (2004). معايير قياس دور وتأثير الحكومة الالكترونية في التنمية الإدارية. *المؤتمر العلمي السنوي التاسع آفاق التنمية الإدارية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة ودور أكاديمية السادات للعلوم*. مصر: أكاديمية السادات للعلوم.

محمد حجاز. (2012). *الفساد في الدول العربية وفرة الجهات الرقابية والقوانين...وانعدام المساءلة والمحاسبة*. تاريخ الاسترداد 02 07، 2020، من نشرة قضايا الإصلاح الاقتصادي، مطبوعات مركز المشروعات الدولية الخاصة: https://www.cipe-arabia.org/index.php/around-the-world/mena/985-2012-01-07-17-03-17

محمد حسن دخيل. (2009). *إشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازية*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

محمود القدوة. (2010). *الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة*. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع.

محمود حسين الوادي. (2010). *تنظيم الإدارة المالية من اجل ترشيد الإنفاق الحكومي ومكافحة الفساد*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

منظمة الشفافية الدولية. (2019). *مقياس الفساد العالمي الشرق ألوسط وشمال إفريقيا 2019*. تم الاسترداد من منظمة الشفافية الدولية: https://www.transparency.org/files/content/pages/2019_GCB_MENA_Report_AR.pdf

ميموني فايزة، و مراد خليفة . (2009). السياسة الجنائية للمشرع الجزائري في مواجهة ظاهرة الفساد. *مجلة الاجتهاد القضائي*، 223-249.

نواف سالم كنعان. (2008). الفساد الإداري المالي أسبابه، آثاره، وسائل مكافحتها. *مجلة الشريعة والقانون*.

هشام يحيى. (2010). *مراجعة لـ مؤشر مدركات الفساد لعام 2010*. تاريخ الاسترداد 28 08، 2020، من المنظمة العربية لمكافحة الفساد: http://www.arabanticorruption.org/images/rv-cpi-2010.doc